

السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد الرحيم خليل*

مقدمة:

شهدت اليابان عازفة عن الانخراط السياسي في المنطقة العربية طوال فترة الحرب الباردة، وقد ظهرت في الفترات التالية عدة عوامل ومستجدات أدت إلى تغيير نظرة اليابان التقليدية عن المنطقة العربية، كما زادت من انخراطها السياسي والدبلوماسي فيها، وأهم هذه العوامل مسألة الطاقة، وتلاشي المخاوف من تأثير المواقف السياسية من قضايا المنطقة على مصالح اليابان النفطية والاقتصادية، وعلى المستوى الوطني: انتهاء سيطرة الحزب الواحد، وتخفيف القيود على حركة القوات اليابانية والاتجاه لتعديل الدستور، وعلى مستوى النظام الدولي: انتهاء الحرب الباردة واختفاء القطبية الثنائية، والتنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية، وأخيراً: التحالف مع الولايات المتحدة، ويلاحظ هنا أن عامل النفط والمصالح التجارية المتنامية، والدور الأمريكي كانت ولا زالت أكثر العوامل أهمية وتأثيراً في السلوك الياباني وأكثرها تأثيراً في موقفها من قضايا المنطقة العربية وعلاقتها بدول الخليج، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحتى 2016، مع الأخذ في الاعتبار النظرة المستقبلية لهذه العلاقات اليابانية - الخليجية.

مشكلة الدراسة:

إن منطقة الخليج العربي باتت تحظى بتحول سياسي ياباني واضح، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في سياسة اليابان تجاه هذه المنطقة، وتدور حول تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفعيل دور اليابان فيها بشكل أكبر مما كانت عليه خلال الحرب الباردة، ومن ثم بيان انعكاس ذلك على السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وقضايا الطاقة والأمن في الخليج، ومن هنا تدور تساؤلات الدراسة حول أسباب تعلق اليابان بدعم

* قسم الاقتصاد و الإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.

وتطوير علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ونهج سياسة أكثر استقلالاً عن السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي؟.

فروض الدراسة:

يمكن تحديد أهم فروض هذه الدراسة في:

- إن الاتجاه المتنامي في الداخل الياباني نحو لعب دور فاعل في النظام الدولي الراهن يحفز على سياسة خارجية متقاربة مع دول الخليج العربي.
- إن الاقتصاد السياسي والتمنية كل منهما يمثل مدخل مهم لبناء علاقات تعاون بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي.
- إنه كلما توافر (وتزايد) الوعي بوجود مصالح متبادلة بين الطرفين (اليابان والدول الخليجية) كلما كان ذلك من شأنه تزايد احتمالات تعزيز هذه العلاقات.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات والحقائق عن السياسة اليابانية، ومن ثم تحليل هذه المعلومات وتفسيرها للوصول إلي استنتاجات تساعد في فهم عملية صنع السياسة اليابانية ودورها في النظام العالمي الجديد، كما استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم السياسية لفهم قدرة النظام السياسي الياباني علي الاستجابة لضغوط محددات البنية الداخلية والخارجية نحو تطوير ودعم علاقاتها بدول الخليج العربي، بالإضافة إلي اقتراب المصلحة الوطنية بأعتبار أن تلك المصلحة هي المحرك لمسار العلاقات اليابانية - الخليجية، وفق رؤية النخب والقوي والتيارات المختلفة لتلك المصلحة.

تقسيم الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بدور اليابان في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة بصفة عامة، وتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، ومن ثم بيان محددات سياسة اليابان تجاه دول الخليج العربي وتأثير مسألة الطاقة، والتحولت السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في صورة احتجاجات واسعة فيما عرف بالربيع العربي وصلت في جزء منها إلى دول خليجية.

وعلي ذلك فإن أهم النقاط التي تتناولها هذه الدراسة هي:

- أولاً: مقومات تجربة النهضة اليابانية ودورها العالمي.

- **ثانياً:** المؤثرات الداخلية والخارجية ودورها في صنع القرار تجاه دول الخليج العربي.
- **ثالثاً:** تطور العلاقات إلى شراكة اقتصادية بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي.

وسوف يتم تناول كل نقطة سابقة علي النحو الآتي:

أولاً : مقومات تجربة النهضة اليابانية ودورها العالمي:

تُمثل التجربة النهضوية اليابانية نموذجاً ملهماً للشعوب التي ما زالت تترجح تحت أغلال التخلف والضعف والانكسار الحضاري، إذ استطاع اليابانيون بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، الإقلاع بتجربتهم النهضوية الصناعية، لينافسوا الدول الغربية الصناعية، بل ويتفوقوا عليها في مجالات صناعية مختلفة ومتعددة¹.

وتمتاز الثقافة اليابانية بأنها ثقافة منفتحة على ثقافات الآخرين، مع محافظتها على قيمها ومبادئها وأصولها، ويمكن القول: إن تعاطي اليابانيين مع علوم الآخر وثقافته اتسم في عصر "توكو غاوا" بظاهرتين: الأولى: هي السعي نحو امتلاك المعرفة من خلال اكتساب المعارف الصينية ابتداء من القرن الخامس، وعلى المعارف الغربية ابتداء من القرن الثامن عشر رغم سياسة العزلة، أما الثانية: فهي الحس العملي في طريقة التعامل مع الآخر سواء مع المعارف الصينية أو الغربية.

ويمتاز اليابانيون في تواصلهم مع ثقافة الآخر والإفادة منها بالمرونة والديناميكية، فقد "اندفع اليابانيون إلى الأخذ بمكونات الثقافة الصينية في حدود ما يفيدهم، وعندما تبين لهم في القرن الثامن عشر أن المعارف الغربية أكثر تطوراً من المعارف الصينية تخلوا عنها، وأقبلوا على تعلم اللغة الهولندية وترجمة الكتب التي رأوا فيها فائدة، والملاحظ أن ثقافة الآخر تظل دائماً غريبة وغير متأصلة فيها لما يربو على 1200 سنة، فإنها ظلت تعتبر ثقافة وافدة، والأمر نفسه يصدق اليوم على الثقافة الغربية.

وينبغي التمييز بين بعدين مختلفين هما: اهتمام اليابانيون المبكر بالعلوم والثقافة الغربية واستيعابهم السريع لها، وبين التطور التلقائي والذاتي تماما للاقتصاد الياباني في القرنين السابع والثامن عشر، ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى القرن السادس عشر كان زوار اليابان من الأوروبيين يرون ما لمسوه من شغف ياباني شديد بالحضارة الأوروبية.

وقد استطاعت اليابان أن تنجز نهضتها الأولى، وكذلك قامت بعد هزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية، بإنجاز نهضتها الثانية، وحفرت اسمها بقوة في عالم الصناعة والتقنية،

وهكذا أثبتت التجربة اليابانية أن الرهان على العنصر البشري تأهيلا وتدريباً وتربية وتعلماً هو الأصوب نحو نهضة فاعلة وشاملة، فالإنسان المتعلم والباحث المثقف بأحدث العلوم العصرية والتكنولوجية المتطورة، والإنسان الحامل للقضية الملتهمة بذاكرته التاريخية وتراثه الأصيل وانتمائه الحضاري هو القادر على تحقيق النهضة المنشودة في أمة من الأمم.

وتشير الدراسات إلى أن أسس نهضة اليابان شيئان اثنان، هما: إرادة الانتقام من التاريخ، وبناء الإنسان، هذا هو الذي نهض باليابان إرادة الانتقام من تاريخ تحدى أمة هزمت وأهينت فردت على الهزيمة بهذا النهوض العظيم، وبناء الإنسان الذي كرسه نظام التعليم والثقافة².

ويمكن تلخيص عوامل النهضة في اليابان من خلال استعراض الجوانب التالية³:

الإدارة اليابانية: من أبرز عوامل النهضة اليابانية بعد انهيار الاقتصاد الياباني عقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ما عُرف «بالإدارة اليابانية»، بمعنى تطبيق مبادئ إدارية حديثة من بينها إدارة الجودة الكاملة، والعمل ضمن فريق عمل «روح الفريق»، وإتقان العمل الإداري وتحويله إلى قيمة اجتماعية مرتبطة بالثقافة اليابانية، والابتكار والتطوير، إلى غير ذلك من المبادئ والمفاهيم الإدارية الفعالة، وإذا ما علمنا أن اليابان لا تمتلك أي موارد طبيعية، وتقع في موقع جغرافي ناءٍ، أدركنا أن العنصر البشري هو عماد وركيزة التنمية والنهضة اليابانية، والذي ركزت عليه برامج التنمية الاقتصادية اليابانية. ولا غرو أن العنصر البشري أهم ركائز التنمية والنهضة في أي مجتمع، لذا يأتي الاستثمار في العنصر البشري من أوليات خطط التنمية والنهضة في كل المجتمعات، ومرد ذلك يعود إلى عدة عوامل من بينها: التنشئة والتربية الاجتماعية، ومناهج التعليم، وأنظمة وبيئة العمل وغير ذلك⁴.

الشخصية اليابانية: فالشخصية اليابانية منضبطة، تقدر الوقت، وتحترم النظام، وتبدع من ضمن الفريق الواحد، وتلتزم وبشدة بأداب التعامل، وأخلاقيات المتاجرة رفيعة وموصوفة بالصدق والأمانة، وهناك إحساس عام بالأمن والأمان في اليابان لتوافر الوظيفة المنتجة والتأمين لمعظم الخدمات الاجتماعية، وهذه الأخلاقيات نابعة من الاهتمام بالبرامج التعليمية المتعلقة بالأخلاقيات والسلوك للمواطن، ومنذ الصغر في البيت والمجتمع والمدرسة، كما أن محاسبة القانون صارمة للمخالفين، والإحساس بالغييب المجتمعي الذي يُخلق بالمواطن الياباني منذ صغره قاسية. ولا يرحم القانون الياباني الغني أو الفقير، الوزير أو الغير، فحينما تكتشف المخالفات، تدرس أسباب حدوثها، ويحاسب مرتكبوها، وتمنع تكررها، بالإضافة إلى أن القيم المجتمعية اليابانية

تفرض على الشخص الاعتذار، لذلك يعتذرون ويعترفون بأخطائهم في معظم الأحيان. ولقد حاولت الثقافة الأمريكية تعزيز الشخصية الفردية والقيم الفردية في الإنسان الياباني من خلال الدستور وقانون التعليم، والذي يخالف تماما القيم اليابانية الأخلاقية والدينية في التأكيد على أهمية المجتمع والطبيعة والتناغم الجميل بينهما، وفي عام 1989م نجح اليابانيون في مراجعة البرامج التعليمية وتطهيرها من القيم الفردية المستوردة، وأضيفت برامج السلوك والأخلاقيات بصيغة متكاملة على أن تراجع كليا كل عشر سنوات، وقد أدخلت مادة السلوك والأخلاقيات بتناغم في جميع المواد المدرسية ونشاطاتها بالإضافة لبرنامج متخصص في الأخلاقيات يقدم ساعة كل أسبوع على مدار السنة وفي جميع السنوات الدراسية.

المُعلم الياباني: يعكس دور المعلم في اليابان في مختلف المراحل اهتمام اليابانيين بالتعليم وحماسهم له، ومدى تقديرهم له، فالمعلمين يحظون باحترام وتقدير ومكانة اجتماعية مرموقة، ويتضح ذلك من خلال النظرة الاجتماعية المرموقة لهم، وكذلك المرتبات المغرية التي توفر لهم حياة مستقرة كريمة، ويتساوى في ذلك المعلمون والمعلمات. ويتضح كذلك من خلال التهافت على شغل هذه الوظيفة المرموقة في المجتمع، فمعظم هؤلاء المعلمين هم من خريجي الجامعات، ولكنهم لا يحصلون على هذه الوظيفة إلا بعد اجتياز اختبارات قبول شاقة، تحريرية وشفوية. وبالطبع نسبة التنافس على هذه الوظيفة شديدة، وهم بشكل عام يعكسون نظرة المجتمع إليهم، ويعكسون أيضاً صورة الالتزام وروح الجماعة والتفاني في العمل عند اليابانيين، فهم إلى جانب عملهم في المدرسة وقيامهم بتدريبات ودراسات لرفع مستوياتهم العلمية، يهتمون بدقائق الأمور الخاصة بتلاميذهم، كما يقوم المعلمون بزيارات دورية إلى منازل التلاميذ أو الطلاب للاطمئنان على المناخ العام لاستذكار التلاميذ من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكدون التواصل مع الأسرة وأهمية دورها المتكامل مع المدرسة.

وهكذا يظهر أن اليابان قد حققت التحديث والتقدم بالمحافظة على تراثها وتقاليدها ومؤسساتها القومية والدينية الأصلية.

ثانياً: المؤثرات الداخلية والخارجية ودورها في صنع القرار تجاه دول الخليج العربي:

تتطلع اليابان لممارسة دور عالمي بعد انتهاء الحرب الباردة⁵، بين القطبين الكبيرين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وتفكك الأخير إلى عدة جمهوريات مستقلة في بداية عام 1992، وبعد تطلع الاتحاد الأوروبي إلى شغل المكانة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي السابق على الساحة العالمية⁶، فضلاً عن ارتباط الولايات المتحدة في التعامل بمفردها مع قضايا ذات طابع عالمي مثل: الإرهاب الدولي، وتلوث البيئة، وانتشار المخدرات وتزايد حدة الفقر في الدول النامية، فقد قامت اليابان بوضع أجندة للتحرك على الساحة العالمية كونها قطباً فاعلاً وموثراً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية⁷.

ومن ثم التوصل إلى هذه الأجندة بعد مداوات بين ثلاثة تيارات سياسية في اليابان هي:

1- التيار القومي اليميني الياباني: ويمثل هذا التيار المدرسة الواقعة بين السياسيين اليابانيين، ومن أبرز رواده "أوزاوا" وكان يشغل منصب سكرتير عام للحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ولعب دوراً رئيسياً في تمرير القانون الخاص لمشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عام 1992، ثم انفصل عن الحزب لأرائه المتشددة، وقام بتشكيل حزب يميني مستقل، ويعد من أهم المطالبين بأن تَضطلع اليابان بدور بارز في الشؤون العالمية بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد نشر أفكاره وتصويراته لهذا الدور في كتاب صدر في عام 1993 بعنوان (ورقة عمل اليابان الجديدة)⁸، وينادي أنصار هذا التيار بأن تصبح اليابان (دولة طبيعية كبرى) قادرة على تحمل المسؤوليات العالمية وأن تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق حياة مستقرة.

وأن تتخلص من كافة تداعيات الحرب العالمية الثانية ومن القيود التي فرضت عليها بما في ذلك تعديل الدستور والسماح بإعادة تسليحها ومشاركتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، سواء العسكرية منها أو غير العسكرية، وتسليح هذه القوات ليتسنى لها الدفاع عن النفس، ويؤكد مؤيدو هذا التيار في ذات الوقت على ضرورة تقوية علاقات التحالف مع الولايات المتحدة كونها حجر الأساس في الدفاع عن اليابان ومساعدتها على القيام بدور بارز في الشؤون العالمية⁹.

2- التيار التقليدي المحافظ: يتشكل أنصار هذا التيار من عدد من المسؤولين اليابانيين السابقين وبعض الأكاديميين، ومن أبرزهم: "أواد" الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية في عقد الثمانينات في القرن العشرين، وأصبح قاضياً في محكمة العدل الدولية في أوائل التسعينيات، "وكوهي هاشي موتور" رئيس معهد النظم السياسية الدولية الجديدة، "وروجي

تايتيما“ الأستاذ بأكاديمية الدفاع القومي¹⁰، وانطلق أفراد هذا التيار في تصورهم للدور الياباني على الساحة العالمية من أنه إذا كانت هناك ثلاثة بدائل متاحة أمام صانع القرار الياباني في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 هي: أما أن تصبح اليابان دولة عادية لها دور سياسي عالمي وقوة عسكرية لا تماثل فقط القوة العسكرية للولايات المتحدة وإنما تساوي إن لم تفق القوة العسكرية للدول الأوروبية، أو أن تحذو حذو الدول الصغيرة في النظام العالمي بحيث يكون لها دور محدود للغاية في الشؤون العالمية مثل النمط الذي اتبعته خلال عقدي الخمسينيات والستينيات¹¹، أو أن تستمر اليابان كدولة اقتصادية كبرى دون محاولة السعي إلى امتلاك قدرات عسكرية أو القيام بدور في القضايا الدولية العالمية¹²، ويرى أنصار هذا التيار أن الخيار الثالث يعد الأمثل من وجهة نظرهم، وأوضحوا أن حرب الخليج الثانية وتردد اليابان في ممارسة دور عالمي أظهرت مدى الصعوبات الدستورية والتاريخية التي تعترض اليابان في سبيل تدعيم وتقوية دورها الاقتصادي على الساحة العالمية وتوظيفه في المجال السياسي في مرحلة تالية¹³.

3- التيار البراجماتي: ينتمي أنصار هذا التيار إلى فئة التكنوقراط في وزارة الخارجية ومجلس الوزراء، والحزبين الكبيرين في اليابان، ويطرح أنصار هذا التيار تصورا يقع على النقيض من توجهات التيارين السابقين اللذين يناديان بأن تصبح اليابان دولة طبيعية كبرى يكون لها الحق في تسليح جيشها بأسلحة هجومية، وبأن تتولى مهمة الدفاع عن نفسها بعيدا عن المظلة الأمنية الأمريكية وتتركز رؤيتهم على أن اليابان يجب أن ينحصر دورها في كونها مدنية عالمية، وبحيث يستهدف هذا الدور تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون استخدام الأداة العسكرية¹⁴، كما أن هذا التيار يؤكد على المشاركة النشيطة في تحقيق السلام العالمي من خلال: إنتاج إستراتيجية عالمية للسياسة الخارجية اليابانية، واستبدال السياسات المتعددة الجوانب بالسياسات التي تعتمد على القوة الاقتصادية فقط، وحدد المنتمون لهذا التيار أربعة مجالات ذات أولوية للسياسة الخارجية لليابان هي¹⁵: مساعدة الدول الفقيرة، والحفاظ على السلام العالمي، وحماية حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة.

بالإضافة إلى مجالات فرعية أهمها¹⁶: توطين اللاجئين، وعمليات الإغاثة وقت الكوارث العالمية، وتنمية الموارد البشرية، كما ينادي هذا التيار بضرورة تركيز العلاقات مع الولايات المتحدة على الجوانب الاقتصادية بما يحقق تحديث واستقرار اقتصاديات الدول الآسيوية

والاقتصاد العالمي بصفة عامة¹⁷.

وفي ضوء ما سبق اتجهت اليابان إلى تبني أفكار وتوجهات التيار الواقعي في سياستها الخارجية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، لاعتبارات تتعلق باهتمام أنصار هذا التيار بتحقيق الرغبة اليابانية بممارسة دور عالمي مع الحفاظ في الوقت ذاته على ثوابت السياسات السلمية لليابان، علاوة على الحفاظ على علاقات اليابان الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، ومن ثم التأكيد على التنسيق الياباني مع السياسة الأمريكية في مجال القضايا ذات الطابع العالمي، وفي مجال قضايا النزاعات والصراعات الإقليمية التي يمكن أن يشكل استمرارها تهديدا للأمن والاستقرار العالمي، ومنها مثلاً: الصراع العربي الإسرائيلي والمسألة العراقية¹⁸، وبادرت وزارة الخارجية اليابانية لإجراء دورها في عملية السلام، بتكليف (معهد اليابان للشؤون الدولية) التابع لها وبمشاركة عدد من الأكاديميين والمتخصصين في شؤون الشرق الأوسط بإعداد ورقة في يوليو 2002م ووضع توصيات حول مستقبل الدور الياباني في عملية السلام بالشرق الأوسط والتي جاء فيها:

- أ . ضرورة أن تتطلع اليابان بحكم مكانتها بدور في عملية السلام: آخذاً في الاعتبار أن هذه العملية ترتبط بصراعات أخرى في الشرق الأوسط لها تأثير يتجاوز حدود المنطقة ليشمل العالم الإسلامي، فضلاً عن ارتباطه المباشر بقضايا إمدادات النفط الأمر الذي يفرض على الحكومة اليابانية مسؤولية جذب اهتمام الرأي العام بالمنطقة.
- ب . سرعة تحرك اليابان نحو تعميق وجودها في المنطقة: والحفاظ على دورها فيها، خاصة مع تقلص هذا الدور عقب اندلاع انتفاضة الأقصى في 28/9/2000م كردة فعل شعبية علي دخول " إرييل شارون " رئيس الحكومة آنذاك أحد باحات المسجد الأقصى المبارك.
- ج . قيام اليابان بالتنسيق مع دول العالم المعنية بمشكلة الشرق الأوسط: ببناء تحالف معها من خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الإقليمية المهمة كمصر والسعودية والأردن، وعدم الاعتماد على طرف دولي بعينه كالولايات المتحدة الأمريكية.
- د . التركيز على الدبلوماسية غير الرسمية: لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال استضافة اجتماعات غير رسمية لبحث قضايا الوضع النهائي للقضية الفلسطينية، ودعوة أكاديميين بارزين من إسرائيل وفلسطين.
- هـ . قيام اليابان بوضع (شروط عملية) في تقديمها المساعدات للفلسطينيين: وربطها

بوقف العنف وإدخال الممارسة الديمقراطية على نظام السلطة الفلسطينية، مع مطالبة إسرائيل بعدم اتخاذ إجراءات تعرقل وصول هذه المساعدات، مع النظر في تطوير برامج التبادل الشبابي لتحقيق التعايش بين أجيال المستقبل، وإن تقدم اليابان مقترحات بتطوير مضمون الكتب الدراسية الفلسطينية والإسرائيلية لتشجيع ثقافة السلام لدى الطرفين، وأبرز النجاحات التي حققتها الدبلوماسية اليابانية في هذا المجال، عقد مؤتمر السلام وبناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي نحو تعايش مستقر ودائم) في 19 و 20 مايو 2003 في طوكيو، وبحضور 'يوسى بيلين' وزير العدل الإسرائيلي السابق و'دانيال ليفي' مستشار وزير العدل السابق والسيدة 'نياكما رونين' المدير العام الأسبق لوزارة البيئة، والسيد 'ايتاش ليفني' عضو الكنيست عن حزب الليكود، و'آخي شاكير' رجل الأعمال الإسرائيلي من الجانب الإسرائيلي، بينما حضر وفد فلسطيني ضم في عضويته كلا من: 'ياسر عبد ربه' وزير شؤون مجلس الوزراء و'نبيل شعث' وزير التخطيط الفلسطيني و'طلال نصر الدين' رجل أعمال فلسطيني، و'سمير رنتيسي' مستشار وزير شؤون مجلس الوزراء بالإضافة إلى مشاركة فريق ياباني ضم في عضويته 'تاتسو اريما' مبعوث الحكومة اليابانية لعملية السلام في الشرق الأوسط و'كوهي هاشي موتو' رئيس معهد النظم السياسية الدولية الجديدة والدكتور 'روجي تاتياما' الأستاذ في أكاديمية الدفاع القومي والدكتور 'اكيفو مياكبرا' الأستاذ بجامعة المرأة في طوكيو، وتمثلت أهداف عقد المؤتمر في: محاولة إرساء أسس تنفيذ خطة الطريق بما يحقق تعايش مشترك ومستقر بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وطرح مخاوف وتحفظات كل طرف تجاه الآخر الدولي¹⁹.

وبالنسبة للمؤثرات الخارجية ودورها في صنع السياسة اليابانية فإن اليابان تعد ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية في آسيا وقد ازدادت أهميتها، وتزداد لعدة عوامل منها: انتقال مركز الثقل الاقتصادي الإستراتيجي في العالم إلى المحيط الهادي، وقد ترافق ذلك مع التحول في الاهتمام الأمريكي من الأطلسي (أوروبا الغربية) إلى الهادي (اليابان ومنطقتها الإقليمية) إضافة إلى بروز اليابان كإحدى القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة²⁰، ملاحظة ثانية، تتمتع اليابان بالمظلة النووية الأمريكية التي تشكل ضماناً كلية لأمنها، مقابل إعطاء اليابان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية لقواتها مما جعل اليابان ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية²¹، وقد تعززت تبعية اليابان للولايات المتحدة بشكل أكبر بعد توقيع معاهدة الأمن بين الطرفين في

عام 1951م التي وفرت الولايات المتحدة بموجبها الضمانات الكفيلة بحماية أمن اليابان، من خلال تركيز القوات الأمريكية في شكل قوات إستراتيجية علي الأراضي اليابانية²²، لقد تضمنت هذه المعاهدة عدداً من القواعد المنظمة لعلاقة (تبعية) واضحة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد برهنت المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين على أن اليابان من الصعب عليها أن تنفصل عن النظام الأمني الأمريكي، بل ضرورة الحفاظ على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان ومنطقة المحيط الهادي بأسرها مما يؤكد أن احتمال قطع الصلة الوثيقة بين الدولتين أمر مسنعد لأن الانفصال بينهما من شأنه أن يعرض حالة الاستقرار القائمة في المنطقة إلى التهديد²³، وقد أشار "هنري كيسنجر" فيما يخص استمرار الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، على الرغم من المعارضة المحلية، إذ ادعى وآخرون معه (أن اليابان ستملاً الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة)، هذا الادعاء يخرج عن المصادقية، حيث تحاول الولايات المتحدة من الناحية العملية إحباط كل توجه مستقل للسياسة الخارجية، حاولت اليابان اتخاذه في هذا المضمار²⁴.

إن الضغوط الأمريكية على التوجهات السياسية الخارجية اليابانية تهدف في محصلتها إلى خدمة المصالح الإستراتيجية للغرب، فحينما ازدادت الضغوط الأمريكية على اليابان في اتجاه معاكس لما عملت له الولايات المتحدة في الماضي وخاصة حينما كان الاتحاد السوفيتي السابق يمثل تهديداً للإمدادات النفطية القادمة إلى اليابان من منطقة الخليج العربي، وبالفعل فإن اليابان بدأت تستجيب، بل وتتجاوب مع المطالب الأمريكية لزيادة نفقاتها الدفاعية وإعادة تحديد الدور الإستراتيجي الأمني لها، ليغطي بشكل نشيط (مسرّح شرق آسيا) كذلك صار مطلوباً من اليابان أن تحمي الخطوط البحرية والفضاء من أي مشهد تهديد من قبل الاتحاد السوفيتي السابق²⁵.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تلجأ إلى إعادة ترتيب إستراتيجيتها في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة وقيام التساؤل حول جدوى استمرار معاهدة الأمن المتبادل المعقودة بين الولايات المتحدة واليابان، إذ من المحتمل أن تقام ترتيبات أمنية جديدة تشارك بها القوى الإقليمية الرئيسية مع استمرار الدور الياباني كركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية في الترتيبات الأمنية الجديدة²⁶، وبالمقابل بدأت التوجهات اليابانية بالتجاوب مع هذه التيارات من خلال قيامها بدور إقليمي عسكري أوسع من خلال زيادة إنفاقها الدفاعي لتحقيق استقرار منطقة

جنوب شرق آسيا عبر المساعدات الاقتصادية المتزايدة التي تقدمها لهذه الدول²⁷.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الأمريكية اليابانية ذات أهمية كبيرة سياسياً وإستراتيجياً لكل من الطرفين على المستوى الآسيوي، إذ إن المظلة الأمريكية تمثل غطاءً لدور ياباني أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي، في حين أن اليابان في المقابل تمثل أحد الركائز للإستراتيجية الأمريكية في آسيا²⁸، وإلى جانب ذلك فإن دوراً يابانياً واسعاً ضمن إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لا يعني بالضرورة السماح بدور قيادي لليابان فيها، لأن الولايات المتحدة تصر على الاحتفاظ بالقيادة في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ومهما اتسع دورها فإن اليابان لا تكف عن طمأنة جيرانها الآسيويين، بالتركيز على أن وجود معاهدة الأمن اليابانية - الأمريكية يبعد احتمال تحولها إلى قوة عسكرية كبرى²⁹.

هذا ويذكر أنه قد ظل الإطار الحاكم لتحركات السياسة الخارجية اليابانية لسنوات طويلة قدراً من ضبط النفس تجاه الأزمات الأمنية المختلفة، إلا أنه قد بدأت ملامح التحول تبدو على السياسة الأمنية اليابانية³⁰، ولا يمكن فهم التحولات في السياسة اليابانية الأمنية بمعزل عن التهديدات التي تواجهها اليابان في بيئتها الإقليمية، إذ يعتبر الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري على رأس العناصر التي تهدد اليابان في محيطها الإقليمي، وكذلك البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية. هذا إضافة إلى تخوف طوكيو من تراجع دور الولايات المتحدة بالمنطقة أو تراجع درجة التزاماتها الأمنية تجاه اليابان. كما يقلق طوكيو كذلك، ضم الاتحاد السوفيتي السابق ثم روسيا من بعده للجزر الخمس في أرخبيل الكوريل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يشكل ضغطاً متواصلاً على العلاقات بين البلدين.

وتعمل السياسة الأمنية اليابانية على الخروج من الأطر التقليدية التي حكمتها عقود طويلة، حيث بات من الضروري خلق أطر تتناسب والمتغيرات الإقليمية الجديدة، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول التوجهات الأمنية اليابانية مستقبلاً³¹.

وفي السنوات الأخيرة من القرن الماضي أثير نقاش داخلي حول إعادة تعريف دور اليابان في الساحة الدولية، وهو ما ترجم في التحليل الأخير بإعادة تعريف للقوة الأمنية اليابانية، حجماً ودوراً، وتوج النقاش الطويل بتعديلات دستورية أقرت بالمعنى الجديد وشرعته، وفي كل ما حدث لم تكن البيئة الدولية غائبة، بل هي التي دفعت باتجاه ذلك، تماماً على نقيض ما فعلته بعد الحرب العالمية الثانية، بيد أن القوى الإقليمية المحيطة كانت لديها مقاربتها المختلفة للمتغير

الياباني، وهي تحديداً لم تخف هواجسها من إعادة إحياء التطلعات اليابانية، التي تستثير فيها ماضياً مريئاً، صبغته آثار الاحتلال الياباني، وخاصة في كوريا والصين³².

ويمكن تحديد منحنى حركة السياسة الخارجية اليابانية للقرن الـ 21³³، حيث قد قامت أولويات تحديد السياسة الخارجية اليابانية على أساس تحالف مع الولايات المتحدة منذ عام 1945م، ولذلك فإنه من الطبيعي القول: إن أدوار تلك السياسة الخارجية يجري تقريبها من حالة العمق الخاص بذلك التحالف، ولكن في ظل خضوع النفوذ الأمريكي، والسياسة الأمريكية إزاء آسيا للمزيد من المراقبة والمتابعة من جهة، ومكانة اليابان على الصعيد الدولي من جهة أخرى، فإن من المتوقع حدوث تغير في اتجاه منحنى تلك السياسة اليابانية الخارجية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين³⁴.

وفي إطار تطور سياسة اليابان الخارجية في المرحلة الراهنة أكدت القيادة اليابانية على أن التفاهم الصيني - الياباني سيشكل حجر الزاوية في بناء الوحدة الآسيوية، ودعا لإعادة النظر في العلاقات الاستراتيجية بين اليابان والولايات المتحدة، وللمعمل على إزالة التواجد العسكري الأمريكي على أرض اليابان وفي موانئها البحرية³⁵، ووفقاً لذلك فإن سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط تقوم على تحقيق جملة أهداف أهمها استقرار امدادات الطاقة³⁶.

ويلاحظ برغم خلافاتهما الكثيرة إلا أن العلاقات بين الصين واليابان شهدت تطوراً مهماً في السنوات الأخيرة، وبقراءة متأنية لتاريخ العلاقات بين البلدين خلال الثلاثين سنة الماضية تظهر أنها تميزت بالتطور الإيجابي المشحون بالتوتر، فقد تعرضت خلاله لهزات عنيفة في أكثر من مرة، ثم زادت حدة منذ مطلع عام 2001³⁷.

ومن المتوقع أن تعدل اليابان دستورها من أجل تغيير وضعها العسكري بتقوية ترسانتها التسليحية لمواجهة التهديد النووي المباشر الذي تشكله كوريا الشمالية والحد من خطر القوة العسكرية الصينية المتزايدة، وبالمقابل توجهت الأخيرة نحو تقوية علاقاتها لترتقي إلى علاقات إستراتيجية شاملة في سبيل تدعيم الموقف الإقليمي الصيني يوجه سياسة التحالفات التي تتميز بها المنطقة في المرحلة الراهنة³⁸.

إن اليابان والصين تلعبان حالياً دوراً مهماً وملموساً في دفع النمو الاقتصادي في كافة الدول الآسيوية المهمة تقريباً، سواء من خلال عمليات التبادل التجاري أو الاستثمارات المباشرة في المجالات الصناعية أو مجالات البنية الأساسية أو عن طريق المنح المالية والفنية، ولاشك

أن هذا الدور سوف يتقلص بشكل كبير إذا لم يتلاش نهائياً، إذا ما قادت التطورات الراهنة إلى خروج "الساموراي" الياباني من قمقمهم الذي قبعوا فيه طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تكبير قواتهم العسكرية بقيود الدستور السلمي، ومادته التاسعة الشهيرة التي تمنع استخدام القوة العسكرية في حل المنازعات الدولية، لمواجهة "التنين" الصيني، الذي اكتسب قدرات اقتصادية وعسكرية، ربما تدفعه في الفترة المقبلة إلى محاولة تغيير الوضع القائم في شرق آسيا لتتلاءم مع ما وصل إليه من قوة³⁹.

وفيما يتعلق بتأثير جماعات المصالح اليابانية علي مؤسسات صنع القرار تجاه دول مجلس التعاون الخليجي فقد يكون من المفيد البدء بالعلاقات الثقافية، وبالنظر للتعاون الثقافي بين العرب واليابان بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص منذ الحرب العالمية الثانية، ورصد الآفاق المستقبلية لهذا التعاون في المرحلة الراهنة من القرن الحادي والعشرين، يمكن ملاحظة تطور الوعي الثقافي لدى الباحثين اليابانيين عن العرب بصورة مضطربة وباتت لديهم رؤية علمية أكثر دقة وموضوعية عن كثير من الدراسات الاستشراقية الغربية الخاصة بتاريخ المنطقة العربية وتراثها، ومشكلاتها الموروثة والجديدة، وشكلت الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط وجعلتها منبراً فاعلاً لتعزيز التعاون المباشر بين الباحثين اليابانيين والآسيويين، ومنهم العرب وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اهتماماً متزايداً من المستعربين اليابانيين بشؤون العرب وبأقي شعوب منطقة الشرق الأوسط وتنظم سنوياً سلسلة من المؤتمرات الثقافية بين الجانبين تتميز بالابتعاد عن المقولات الاستشراقية السائدة، وهي تقدم تاريخ شعوب الشرق الأوسط وثقافاتهما بعيون يابانية وليس غربية⁴⁰.

ويمكن توضيح التواصل الثقافي والعلمي الراهن على النحو التالي: أن الحكومات اليابانية المتعاقبة حولت الأثر السلبي لقرار حظر النفط العربي على الاقتصاد الياباني ومعاملة اليابان كدولة غير صديقة للعرب إلى عامل ايجابي ساهم في تطوير الدراسات العربية في اليابان وفي إقامة سلسلة مستمرة من الندوات والمؤتمرات المشتركة بين الجانبين، وقد رصدت موازونات متزايدة لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأنثروبولوجية في جميع دول الشرق الأوسط، وكان للعرب نسبة كبيرة منها، كما أن نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، وأحداث 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة، والغزو الأميركي للعراق عام 2003م، وصعود التيارات الأصولية الإسلامية في المنطقة، ساهمت بدورها في تعزيز سياسة اليابان

البرامجاتية مع العالم العربي لضمان مصالحها الاستراتيجية، وبات تمويل نسبة كبيرة من الدراسات العربية في اليابان أسير سياسة اليابان الرسمية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بآفاق التعاون الثقافي وتطوره: خلال العقدين الأخيرين فقد تزايد عدد المؤسسات الثقافية اليابانية المهتمة بالعالم العربي، فتوسعت دائرة اهتمام المستعربين اليابانيين في دراسة القضايا العربية، وتزايد عدد الباحثين اليابانيين المتخصص بشؤون الشرق الأوسط بشكل عمودي، وبتواتر يعدون بالعشرات بعد الرد على الحظر النفطي العربي بدعم المراكز البحثية التي تهتم بالقضايا العربية والإسلامية في اليابان، وغيرها الكثير من المظاهر الثقافية والبحثية في المجتمعات العربية المعاصرة. وبات لدى اليابان عدد متزايد من المتخصصين الشباب المهتمين بمشكلات المنطقة العربية، وتزايد عدد المراكز الثقافية والجامعات والمعاهد اليابانية التي تدرس اللغة العربية، وآداب العرب وتاريخهم وتراثهم وفنونهم، ومبادئ الإسلام، والنظم الإسلامية، والقضايا الإسلامية الكبرى، والحركات الإسلامية، القديمة منها والمعاصرة.

وقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تزايداً مضطرباً في عدد المؤسسات الثقافية اليابانية المهتمة بالعالم العربي، في الجامعات والمعاهد اليابانية التي تدرس اللغة العربية، وفي مؤسسات ثقافية أخرى معنية بالثقافة العربية، وإتسعت معها دائرة اهتمام الباحثين العرب في دراسة الثقافة اليابانية من مختلف جوانبها، واليوم يوجد عدد كبير من الباحثين اليابانيين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط.

اما أهم مرتكزات السياسة اليابانية الجديدة تجاه المنطقة العربية: فقد بدأت تتفاعل مع محددات التطور الاقتصادي الياباني لتجمع بين مقومات التقدم الاقتصادي والثقافي والعلمي والتكنولوجي والعسكري، حيث فتحت المرحلة الراهنة تفاعلاً بين شتى هذه الميادين والقطاعات سعياً إلى كسب رهانات النظام الدولي الجديد، وتبدو في هذا السياق التجربة اليابانية جديرة بالاهتمام من حيث حفاظها على مقومات الأصالة والانفتاح على الحداثة⁴¹، والأخذ بأسباب التقدم العلمي والحضاري، فهي مازالت من بين الدول القوية اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وتؤثر في النظام الدولي بشكل بالغ، وهي إن تأرجحت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في علاقتها مع العالم العربي بين تبني سياسة الحياد من أجل توفير المواد الخام الأولية، ودخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق العربية الواسعة، فإنه في المقابل لم تحقق البلدان العربية ما يكفي من تحويل ونقل للتكنولوجيا⁴².

ومن هنا يظهر جلياً أسباب تعلق اليابان بدعم وتطوير علاقتها مع دول العالم العربي بصفة عامة، ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، ونهج سياسة أكثر استقلالاً عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وضرورة استجابة العرب لذلك، إذ تعتبر التجربة التنموية اليابانية تجربة فريدة وتحظى بالكثير من المصادقية، حيث يمكن الاستفادة منها بشكل كبير في عمليات التطوير الاقتصادي والتكنولوجي، إذا تم توزيع الأدوار بين البلدان العربية بشكل جيد في مجال التعاون العلمي والاستفادة من المعونات الاقتصادية التي تعد إحدى ركائز الدبلوماسية اليابانية.

لقد كانت اليابان إلى أمد قريب لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية في سياستها المعروفة بالحياد، أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي أو الروسي أو الصيني في بعض المناطق ومنها المنطقة العربية، وإنما تهدف إلى تحقيق شراكة استراتيجية تكفل لها عوائد اقتصادية مباشرة، لكن منذ ثلاث سنوات بعد عودة رئيس الوزراء "شينزو آبي" للحكم، يلاحظ أن هناك قطيعة في التاريخ الدبلوماسي الياباني التقليدي الذي كان يركز على المجال المدني والتفاعل داخل التكتل الغربي للاستفادة من المظلة الأميركية، حيث استطاعت اليابان إطلاق دينامية سياسية ودبلوماسية جديدة، والخروج من دوامة الانكماش واعتماد حزمة من الإصلاحات الجريئة، وما لبث أن تغير موقفها الدفاعي والعسكري، كما أطلقت سلسلة من الأنشطة الدبلوماسية تهدف إلى إعادة تموقع اليابان في الساحة الإقليمية والدولية كفاعل مهم⁴³.

وفي السنوات القليلة الماضية نشر الباحثون العرب من دول مجلس التعاون الخليجي ومن غيرها عدداً من الدراسات عن اليابان والصين، وعدد من دول النمر الآسيوية. وهو منحى مفيد جداً في تعريف القارئ العربي بقضايا الدول الآسيوية التي تم تجاهلها خلال عقود طويلة⁴⁴، ويلعب العامل الثقافي دوراً مهماً في العلاقات الدولية في ضوء القيم الحاكمة لتصرفات الأطراف الدولية⁴⁵، وفي هذا الإطار كان من الصعب على دوائر صنع القرارات اليابانية تصور العرب كأعداء بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نتيجة ثلاثة عوامل هي:

أولها: الدور المهم الذي تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية اليابانية، فدول الخليج البترولية وعلى رأسها السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، ما تزال دولاً مهمة من وجهة نظر المصالح الاقتصادية اليابانية نظراً للأحتياجات الضخمة التي تمتلكها هذه الدول من موارد الطاقة، وتنامي التنافس للحصول على هذه الموارد

فى شرق آسيا، خاصة بعد إن تحولت الصين إلى أكبر مستورد للطاقة منذ عام 1993. ثانيها: السوق الكبيرة التى تشكلها منطقة الخليج العربى، للبضائع والمنتجات اليابانية بشتى أنواعها والمرشحة للزيادة بشكل هائل خلال السنوات القادمة.

ثالثها: عدم وجود أية حساسيات دينية أو سياسية بين دول الخليج العربى واليابان، فضلاً عن عدم وجود أى تهديدات مباشرة من جانب كل العرب لليابان من الأساس نتيجة البعد الجغرافى، والصورة الإيجابية لليابان فى دول مجلس التعاون الخليجى خاصة وفى الدول العربية عامة حتى الآن.

هذه الإعتبارات الثلاثة وغيرها دفعت دوائر صنع القرار فى اليابان إلى عدم النظر إلى العرب كأعداء، و بعد 11 سبتمبر 2001 شاعت صورة المنكسر، أو ما يمكن أن يطلق عليه صورة النمر بدون انياب بين دوائر صنع القرار اليابانية، فصانعو السياسة اليابانية يدركون من ناحية أولى: أن لهم مصالح سياسية وأقتصادية مهمة مع دول الخليج العربى، ويدركون أيضاً أنه بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجى تمتلك عناصر مهمة للقوة، فإنها لا تتفق على استخدامها بصورة جماعية فى مواجهة التحديات والتهديدات التى تواجهها⁴⁶، فضلاً عن إن دول مجلس التعاون الخليجى تتصرف فى المجال الخارجى دون التزام بأى معايير خليجية جماعية، أما عندما يتعلق الأمر بالعلاقة مع اليابان، فكل منها يضع نصب عينيه مصالحه الذاتية، منظوراً إليها من زاوية الحكومات والعائلات الحاكمة، وليس من منظور المصالح الخليجية أو العربية العامة أو حتى المصالح الوطنية للدولة.

ومن ناحية ثانية: فإن الأوراق الخليجية العربية التى يمكن توظيفها للتأثير على صانع القرار السياسى اليابانى تعد ضئيلة بالفعل، فأقوى هذه الأوراق وهو البترول لم يكن محددًا مهمًا فى مسار الاقتصاد اليابانى إلا فى فترات قليلة من التاريخ الطويل للسياسات البترولية، ومن ناحية ثالثة: يوجد شعور عميق فى اليابان بضعف أداء مجلس التعاون الخليجى فى مختلف القضايا التى تواجه منطقة الخليج العربى بدءاً بإحتلال العراق، ومروراً بقضايا التنمية الأقتصادية والأجتماعية.

كل ذلك ساهم فى ترسيخ صورة الخليج العربى فى اليابان فى شكل نمور بدون انياب، وهذه الصورة أدت إلى ظهور معسكري الحمايم والصقور بين الأكاديميين وصانعى السياسة اليابانية بشأن التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجى فى المستقبل⁴⁷، مما يدعو لضرورة صياغة نظام

إقليمي جديد يقوم على سياسات ومواقف إقليمية مشتركة متوافق عليها في مجالات الإصلاح والاقتصاد والأمن الإقليمي.

وعليه يمكن القول: أن الدور الياباني التنموي في منطقة الخليج العربي سيكون محورياً، وأن قدوم اليابان اليوم والبحث عن حوار هو بداية مطمئنة لمستقبل العلاقات الخليجية . اليابانية⁴⁸، ومنها منتدى التعاون العربي - الياباني⁴⁹، وتمثل اليابان مرتبة متقدمة كشريك تجاري ومستثمر واعد في دول مجلس التعاون الخليجي⁵⁰، وفيما يشبه الدبلوماسية الشعبية شهدت منطقة الخليج العربي في الفترة الأخيرة زيارة الكثير من الوفود اليابانية في مجالات واختصاصات مختلفة، تحركت باتجاه هدف واحد، هو تعزيز الشراكة على كافة المستويات، وفي المجمل أصبحت اليابان أحد اللاعبين الأساسيين في الخليج المؤثرين في تفاعلاته المدنية على وجه الخصوص.

ثالثاً: تطور العلاقات إلى شراكة اقتصادية بين اليابان ودول الخليج العربي:

يتمثل المسار الجديد لخيارات اليابان الاقتصادية بمنطقة الخليج العربي، في تغليب الطابع الاستثماري، وتأسيس المشاريع المشتركة، وقد تزايد عدد الشركات الهندسية العاملة في الخليج، وبلغ مستويات متقدمة، وتمكنت هذه الشركات من تنفيذ مئات المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم بدأت اليابان سياسة جديدة مع دول الخليج، تقضي بإنشاء مجمعات تخزين مشتركة للنفط في الجزر اليابانية، يمكن لليابانيين استخدامها في حالات الطوارئ، كما يمكن لدول الخليج الاستفادة منها في تسويق النفط في الدول المجاورة، في شرق وجنوب شرق آسيا، كما اضحت اليابان أحد أكبر المستثمرين في البنية التحتية في بعض هذه الدول (كالعراق مثلاً)، وأحد أبرز المانحين الماليين له، وفي المجمل فإن النشاط الاستثماري الياباني غطى تقليدياً كافة دول الخليج العربي.

وعلى صعيد التبادل التجاري: ظلت اليابان محتفظة - في أغلب الفترات - بموقعها كأكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، وهي قد أزاحت أوروبا لسنوات عن هذا الموقع، وبحسب تقرير أصدرته منظمة "أونكتاد" عام 2016م فإن 17% من صادرات دول الخليج تذهب لليابان، أي ما يعادل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وتتصدر دولة الإمارات العربية الدول الخليجية من حيث حجم الصادرات إلى اليابان، إذ تمثل 36% من

الإجمالي، تليها السعودية بـ30%، لكن اليابان تستحوذ على 40% من الصادرات القطرية، أي 15% من الناتج، مما يجعل قطر الدولة الأكثر ارتباطاً بهذه الصادرات بين دول الخليج. ووفقاً لمؤشرات تجارية ليست ببعيدة فقد ارتفع التبادل التجاري بين اليابان ودولة الإمارات في النصف الأول من عام 2011 بنسبة 23.5% ليصل إلى 23.74 مليار دولار، مقارنة بـ 18.2 مليار دولار للفترة ذاتها من عام 2010، كما ارتفعت المبادلات التجارية بين الإمارات واليابان لتصل إلى 36.62 مليار دولار، مقابل 29.21 مليار دولار في 2009، من جهة أخرى بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والكويت نحو 13.39 مليار دولار عام 2010. وفي العام ذاته، بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والبحرين مليار دولار. وتعدّ اليابان ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 45.6 مليار دولار، ويبلغ عدد المشاريع المشتركة في المملكة 24 مشروعاً، يتجاوز تمويلها 11.9 مليار دولار⁵¹، وتعتبر قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال إلى اليابان.

وتجدر الإشارة إلى اليابان وأمن الخليج العربي: فبعد تطوّر حضورها الاقتصادي الضخم في المنطقة، دخلت اليابان على خط الأمن في الخليج العربي من ثلاثة مداخل هي: أولاً: إرسال بواج حربية إلى غرب المحيط الهندي مع بدء الحرب في أفغانستان، وثانياً: إرسال قوات عسكرية إلى العراق في مهام غير قتالية، وثالثاً: إرسال سفن حراسة إلى خليج عدن وبحر العرب لمواجهة القرصنة، وذلك منذ عام 2009 ، وهناك مدخل رابع: يمكن افتراض تحققه مستقبلاً وهو دخول اليابان إلى سوق الدفاع الخليجي متى أنهى البرلمان الياباني الحظر المفروض على تصدير السلاح للخارج، وحينها قد تستنسخ اليابان تجربتها المدنية في المنطقة، وتدخل في مشاريع تصنيع عسكري مشترك مع دول الخليج⁵².

كما تجدر الإشارة إلى أن نقاشاً وطنياً قد أثير داخل اليابان منذ مطلع الألفية الثالثة، حول إعادة تحديد دور اليابان علي الساحة الدولية، وهو ما ترجم في التحليل الأخير بإعادة تعريف للقوة الأمنية اليابانية، حجماً ودوراً، وتوجّ النقاش الطويل بتعديلات دستورية أقرت بالمعطي الجديد وشُرعته، وقد بدأت المحظورات التي تنص عليها المادة التاسعة من الدستور الياباني في الانهيار التدريجي، وكانت هذه العملية قد بدأت بشكل رمزي في عام 1987م عندما تجاوزت الميزانية اليابانية للدفاع الذاتي للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة التي كانت تعتبر الحد غير الرسمي للبلاد بالنسبة للإنفاق

العسكري.

وفي التأسيس الإستراتيجي للتطورات: يمكن ملاحظة أن أمن الطاقة الياباني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الخليج العربي، وذلك على مستوى الواردات والممرات الحيوية. فمازالت اليابان تستورد من الخليج 75% من احتياجاتها النفطية، البالغة أربعة ملايين برميل يومياً، ويشكل هذا الخام 35% من إجمالي النفط المار عبر مضيق هرمز، وبهذا المعنى تعدّ اليابان أكثر دول العالم ارتباطاً بأمن المضيق، بعد دول الخليج ذاتها⁵³.

وخلص القول: هي إن الخليج العربي قد بات موضع تركيز ياباني متعدد الأوجه والأبعاد، وغير مسبوق في حجمه ونوعيته، وإن الدور الياباني له اليوم دلالاته البالغة ذات الصلة بمستقبل هذه المنطقة وموقعها الجيوبوليتيكي الدولي، كما أن العمل على تعزيز العلاقات وتطويرها إلى شراكة بين الطرفين (الياباني والخليجي) لا يأتي وفق إرادة اليابان وحدها وإنما أيضاً إرادة وحاجة بلدان الخليج العربي، مما يعني أن تطوير العلاقات يأتي كنتاج لهذا التفاعل في الإرادة بين الجانبين، وتلبية للحاجات المتبادلة بينهما.

ويمكن تناول أهمية الطاقة كمحدد للسياسة الخارجية لليابان تجاه دول الخليج، حيث يمكن ملاحظة أن قيمة الواردات اليابانية من دول مجلس التعاون الخليجي قد قفزت بنحو 40% خلال عام واحد فقط نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بينما حافظت الصادرات على قيمتها نسبياً، وفي المقابل مع تراجع أسعار النفط، فقد انخفضت قيمة التجارة البينية بين اليابان ودول مجلس التعاون بنحو 4 في المائة في عام 2014 إلى 161.8 مليار دولار (حوالي 11% من إجمالي التجارة الخارجية لليابان)⁵⁴، ومن المتوقع أن يستمر هذا المنحى فقد هبطت قيمة التبادلات التجارية بين اليابان ودول الخليج نحو 50% إلى 39.3 مليار دولار في النصف الأول من عام 2015م، مقارنةً بـ 74.42 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي⁵⁵، وبالتالي فإنّ إمدادات النفط والغاز لا تزال تمثل العمود الفقري في العلاقات اليابانية - الخليجية.

لقد شكّلت واردات الطاقة ما يقرب من 98.5% من إجمالي واردات اليابان من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2014⁵⁶، ورغم تراجع واردات اليابان من النفط الخام من دول الخليج بنحو 5% أي ما يقارب 2.65 مليون برميل يومياً في عام 2014، مقارنة مع 2.79 مليون برميل يومياً في عام 2013، إلا أنها شكّلت أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي واردات اليابان من النفط الخام في عام 2014، والتي بلغت نحو 3.44 مليون برميل، ومن جهة أخرى فقد استوردت

اليابان حوالي 34.06 مليون طن من الغازات البترولية (ويشمل ذلك الغاز الطبيعي المسال والبروبان المسال، والبوتان المسال) من دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت دولة قطر ثاني أكبر مورّد لليابان من الغاز الطبيعي المسال في العالم بعد أستراليا، حيث زوّدت قطر اليابان بنحو 18% من إجمالي احتياجاتها في عام 2014، بينما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السادسة “6%”، وحلّت سلطنة عُمان في المرتبة التاسعة “4%”.

لذلك ليس مستغرباً أن نلاحظ أن معظم الاستثمارات الخليجية في اليابان تتركز في قطاع الطاقة، ولعلّ أكثرها أهمية الحصة التي تُقدّر بنحو 15% والتي تملكها شركة أرامكو السعودية في مصفاة (شوا شل - Showa Shell) أحد أكبر المصافي في اليابان⁵⁷، هذا بالإضافة إلى خزّانات النفط الخام العملاقة التي استأجرتها شركة أرامكو السعودية في جزيرة أوكيناوا في جنوب اليابان، والتي لديها قدرة استيعابية على تخزين نحو 6.4 ملايين برميل موجّهة لخدمة عملائها في آسيا، وحتى في مناطق بعيدة مثل الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية،

ومع ذلك فبمجرد النظر بعيداً عن النفط والغاز، فإن أهمية العلاقات الاقتصادية تبدأ في التلاشي، حيث تتنوع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إلى اليابان لتشمل الألومنيوم والمواد الكيميائية إلى الأحجار الثمينة، لكنها تعادل نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بمبيعات منتجات الطاقة، وفي المقابل فإنّ أكبر فئة من سلع واردة دول مجلس التعاون الخليجي من اليابان هي السيارات، والآلات ومعدات النقل، التي تمثّل تقريباً ثلاثة أرباع إجمالي الواردات الخليجية من اليابان. صحيح أن الشركات اليابانية حاضرة أيضاً في قطاعات مختلفة في دول الخليج العربي خصوصاً الطاقة، إلا أنها هي الأخرى تواجه منافسة شرسة من الشركات الأمريكية والأوروبية وحتى الآسيوية وخصوصاً الكورية الجنوبية.

لعلّ الأهم هو أنه على مدى العقد الماضي حدثت بعض التغييرات المهمة في أنماط التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي، فرغم أن اليابان لا تزال الوجهة التصديرية الأهم لدول الخليج، لكن نصيبها تراجع من أكثر من 23% في عام 2000 إلى نحو 15% في عام 2014، كما تراجع مركز اليابان كأكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي إلى المركز الثالث بعد الاتحاد الأوروبي والصين، ومن المتوقع أن تتجاوز اليابان أيضاً دولاً أخرى مثل الهند وربما كوريا الجنوبية قبل نهاية العقد الحالي، وتعكس هذه الأنماط التجارية المتغيرة حقيقة التحولات في القوة الاقتصادية العالمية نحو الأسواق الناشئة، ولاسيما الصين والهند اللتان من المتوقع أن

تصبحت أهم شريكين تجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي قبل نهاية العقد الحالي⁵⁸.

كما ينبغي الإشارة هنا إلى أنّ اليابان تدعم توجهات السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الخليج العربي، وهي حليف قوي لأميركا وتستضيف عشرات الآلاف من الجنود الأميركيين على أراضيها، وترى اليابان أن توقيع الاتفاقية النووية بين إيران من جهة ومجموعة 1+5 من جهة أخرى أمر إيجابي، ويصب في صالح المجتمع الدولي، وتؤمن اليابان بأن الولايات المتحدة الأميركية ستعمل على طمأننة حلفائها في الخليج (دول منظومة مجلس التعاون الخليجي) بأن الاتفاق يصب في مصلحة جميع الأطراف، ولن تكون له انعكاسات سلبية على أمن المنطقة، ورغم أن اليابان قد رسمت سياسة طموحة لتنويع مصادر الطاقة ووارداتها، إلا أنها ستبقى تستورد كميات معتبرة من الغاز الطبيعي المسال والنفط على مدى العقدين القادمين، وحيث إن هذه السلع لا تزال تعتبر حيوية لنمو الاقتصادي العالمي، فإن اليابان لا يمكنها تجاهل تداعيات ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، كما أن تجربة كارثة فوكوشيما أظهرت أهمية منطقة الخليج على وجه الخصوص بالنسبة لصانع القرار في اليابان.

ولعل كلمات مساعد وزير الخارجية الياباني "kentaro sonoura" تعكس ذلك بشكل جلي: "اليابان حكومةً وشعباً ممتنة لدول الخليج بشكل عام ولدولة قطر بشكل خاص على وقوفها مع اليابان إثر تضررها البالغ جرّاء الزلازل والكوارث الطبيعية التي حلّت باليابان في عام 2011، فدولة قطر قد صدّرت عدداً من الشحنات من الغاز المسال إلى اليابان دون مقابل، وأسست صندوقاً للصدقة القطرية - اليابانية من أجل المساعدات الإنسانية للمتضررين من تلك الكوارث الطبيعية في اليابان"⁵⁹.

ويمكن الإشارة إلى أنه في مايو من عام 2013م القى رئيس وزراء اليابان "شينزو آبي" من على منصة جامعة الملك عبد العزيز في جدة خطاباً حاسماً وقوياً بين فيه الأسس والاطر التي تتطلع اليابان لاقامة تعاون اقليمي مشترك، وحدد "آبي" ما سوف تقوم عليه العلاقات القادمة في الشرق الاوسط بصفة عامة، وكان خطاب "آبي" في ذلك الوقت في خضم تخبط سياسي وتفرق وتشردم عربي يبسط بظلاله السوداء على كافة بقاع الوطن العربي⁶⁰.

وهذا يعد وضع لآلية التعامل الجديدة مع منطقة الخليج العربي، وقد يبدو واضحاً هنا أن القلق الياباني للوضع السياسي عالي جداً، لأن المصالح الاقتصادية لليابان أخذت تستشعر الخطر الكبير إذ لم تتبنى اليابان سياسة جديدة تتلائم مع المتغيرات بالمنطقة، والتي باتت متغيرة

بشكل مضطرب بعيدة كل البعد عن اي توازن واستقرار اقتصادي وسياسي، وظهور جماعات ضاغطة يغلب عليها الطابع الديني الذي لم تعهده اليابان، وتعتبر اليابان نفسها إنها اصبحت في منأى كبير لما يدور حالياً في الشرق الاوسط من الصراعات الاثنية والطائفية، في دول يغلب عليها الطابع الديني في كافة عناصر الحياة، وفي ظل القوى الصاعدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تبدو اليابان مرشحة لدور يتناسب مع قوتها في نظام عالمي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، ومن ثم فان الولايات المتحدة قد لا تكون المهيمن الوحيد على منطقة الخليج العربي، وإنما هناك قوى دولية أخرى قد تشاركها التنافس عليها، ومن هنا جاءت أهمية تسليط الضوء على المنظور الإستراتيجي للعلاقات اليابانية - الخليجية⁶¹.

وخلال مشاركة اليابان في القمة العربية للدورة التاسعة عشر على مستوى القادة بالرياض، قدم المبعوث الخاص لحكومة اليابان مساعد مدير إدارة الشرق الأوسط رسالة من حكومة بلاده لجامعة الدول العربية استهلت بالتعبير عن امتنان حكومة اليابان لحكومة المملكة العربية السعودية ولجامعة الدول العربية لاتاحة الفرصة لارسال ممثل للحكومة مراقباً في القمة العربية⁶².

وحول عملية السلام في الشرق الأوسط: اعربت حكومة اليابان عن تشجيعها لإحلال الهدوء محل الاضطراب والعنف في الاراضي الفلسطينية، وأكدت على أن السياسة الخارجية لليابان في المنطقة تقوم على الإهتمام بالتنمية الصناعية، وتحفيز التشغيل، وبناء الإنسان وتحقيق العدالة السياسية والإدارية من خلال تحقيق الهدف الأكبر من الحكم الرشيد والإستقرار السياسي والإقتصادي، بل وأكثر من ذلك الإهتمام بتحفيز الدبلوماسية الاقتصادية والتطلع إلى تحقيق تغييرات سلمية في النظامين السياسي والإقتصادي مع تعظيم الفائدة الاقتصادية للطرفين سواء كان اليابان أو الدول المعنية بالتنمية، وكذلك مع إمتلاك الكثير من هذه الدول وفره في الموارد الطبيعية من نفط وما إلى ذلك، ويتم تشجيع التعاون في مجال الطاقة، وتعاون أكثر في السياسة، والتقنيات العلمية والتعليم وغيرها من المجالات وتقوية مشاركة اليابان عن طريق الإتجاه إلى تأسيس علاقات تعاون متعددة المستويات إلى جانب بناء علاقات قائمة على الثقة⁶³.

وفي ما يتعلق بالربيع العربي والاحتجاجات الواسعة التي شهدتها عدة دول عربية منذ عام 2011م كمحدد آخر للسياسة الخارجية لليابان وعلاقتها مع دول الخليج العربي، وتمييزاً عن

المواقف الأمريكية والروسية والأوروبية ونظراً للقيود الدستورية، لا يمكن تقديم المساعدة بشكلها العسكري ولكن مساهمة بالمساعدات و الدعم في الشكل المدني، إن اليابان في سياساتها الخارجية تولى "الحفاظ على الإنسان" عناية كبيرة، لكن في سياساتها الخارجية في منطقة البحر المتوسط بشكل خاص يظهر جلياً ميل اليابان إلى الدعم والمساهمة في بناء قدرات السكان المحليين في هذه المنطقة، ويشترك الإتحاد الأوروبي مع اليابان في هذا الإتجاه، ألا وهو "ضمان الأمن للإنسان"، عن طريق "إستراتيجية ضمان أمن الدول الأوروبية" الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٣م، والمبنية على محاور السياسات الخارجية المشتركة وضمان الأمن، أي تقليص الممارسات العسكرية لأقصى حد ممكن والتركيز على المساعدات المدنية التي تمتلك الكثير من دول الإتحاد الأوروبي خبراتها⁶⁴.

الخاتمة:

لا شك أن سياسة اليابان الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي هي جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية في إطار النظام الدولي الراهن، وليابان موقع بارز فيه، فهناك محددات لتلك السياسة وقيود عليها نجمت من هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، وتكبير قرارها السياسي المستقل، ومع نهاية الحرب الباردة أملت بعض الدول ومنها اليابان، بمزيد من الحرية في علاقاتها مع الدول الأخرى، لكن النتائج جاءت معكوسة إلى حد بعيد، فقد اتسعت دائرة الهيمنة الأمريكية على اليابان وغيرها من دول العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته الشرقية، ولم تنجح اليابان حتى الآن في التملص من تلك الهيمنة، وما يزيد من تقاربها نحو الخليج العربي هي مسألة الطاقة والمصالح المشتركة.

وبالفعل لا تهتم اليابان بالشرق الأوسط بقدر ما تهتم بقضايا أخرى أقرب منها، بدءاً بصواريخ كوريا الشمالية ومطالبات الصين البحرية وصولاً إلى المعاهدات التجارية الدولية، في الوقت ذاته فإن السياسة الأمريكية الناجحة تجاه شرق آسيا تفترض قيادة أمريكية قوية في ما يسمونه غرب آسيا، فاليابانيون يريدون أن تساهم الولايات المتحدة في حماية تدفق مصادر

الطاقة وأن تطمئنهم حول التزامها تجاه حلفائها وتتعامل بشكل فعال مع التهديدات الإرهابية القادمة من الشرق الأوسط بصفة عامة ومن دول الخليج العربي علي وجه الخصوص، وبالتالي فهم لا يعتبرون الانخراط الأمريكي في هذه المنطقة مسألة تصرف الانتباه، بل ركيزة دامة أساسية لعلاقتهم الأمنية والاقتصادية وغيرها مع واشنطن.

وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية للعلاقات الخليجية - اليابانية والسيناريوهات المتوقعة بشأنها يمكن القول: أن التكنولوجيا الحديثة والطاقة المتجددة والتنمية الصناعية التي تسهم في تنوع مصادر الدخل الوطني، تمثل أحد أهم التوجهات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، بينما يمثل النفط الخام أهم مكون لمدخلات الاقتصاد الياباني، ولذا فإن دراسة العلاقة بين الطرفين تستند إلى عدة متغيرات تؤثر في مستقبل هذه العلاقة ، ولفهم وتحليل تلك العلاقة، وتطورها في المستقبل، والمضى بها نحو آفاق جديدة قد تصل لمستوى العلاقات الاستراتيجية، وتتمثل هذه المتغيرات في؛ موارد الطاقة التقليدية أو النفط والغاز، ومستوى العلاقات الإقليمية لليابان في جنوب شرق آسيا وسياسة التوجه غرباً من ناحية، والوضع الراهن للمنطقة العربية ودول الخليج العربي تحديداً وسياسة التوجه شرقاً، ومن خلال النظام الدولي وتأثير التنافس الدولي على السياسة الخارجية لليابان باعتبارها قوة اقتصادية كبرى، وانعكاس هذا النظام على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى المستويات الثنائية يمكن النظر إلى العلاقات اليابانية - الإماراتية والتي تكشف عن التوجه نحو المستقبل ومدى رغبة كل من الدولتين للاستفادة من الأهمية السياسية والاقتصادية للإمارات التي تنمو باطراد، واستغلال المستجدات الاقتصادية اليابانية، وبالنسبة للعلاقات اليابانية - السعودية فقد صارت اليابان لاعباً محورياً في رؤية السعودية 2030م.

من هنا يجدر تناول المأمول والمطلوب من اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي مما يحدد سيناريوهات المستقبل، وهذا يتوقف على إمكانيات وتطلعات كل طرف وما يستطيع أن يقدمه للطرف الآخر، وتوجد على الأقل ثلاثة سيناريوهات وذلك على النحو التالي:

أولاً : سيناريو بقاء الوضع الراهن: بمعنى أن تتعامل اليابان مع دول الخليج العربي باعتبارها "شريك اقتصادي وتجاري" كما هو مستوى العلاقات بينهم في الفترة الراهنة.

ثانياً : سيناريو برامجتي يتعلق بمعطيات الوضع الدولي والإقليمي: ويشير إلى أن تتعامل اليابان مع دول الخليج العربي وفق المعطيات الحالية من حيث الموقع الجغرافي وعلاقتها مع

الدول الأخرى فى إقليم الشرق الأوسط وخاصة تركيا وإيران وإسرائيل وتطورات التنافس الدولي فى المنطقة وما سيسفر عنه، وعلى دول الخليج العربى أن تدرس تلك التطورات بصورة واقعية لتحدد المسار الأمثل للعلاقات الاستراتيجية مع اليابان فى المستقبل.

ثالثاً: السيناريو المتفائل: ويتطلع لمزيد من التعاون والتنسيق بين الطرفين، والتي ستجد لها انعكاسات إيجابية كبيرة على اقتصادي الخليج العربى واليابان، بمعنى أن تتعامل اليابان مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ترتيبات جديدة للواقع السياسى فى منطقة الشرق الأوسط والخليج تحديداً، وعلاقة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تقليص المخاوف والتوترات فى العراق وسوريا واليمن وليبيا وانعكاسها على الخليج العربى، ومع إبعاد عناصر التنافس الروسى - الأمريكى فى المنطقة والتصادم الذى قد يقع بينهما.

والأخذ بهذا السيناريو يرحبه ارتباط دول مجلس التعاون الخليجي باليابان بعلاقات متميزة أضحت مثلاً للتعاون والتنسيق الدولي القائم على التفاهم وتبادل المصالح المشتركة بصورة متوازية يسودها الاحترام والثقة المتبادلة بين الطرفين، ويدرك كل طرف أهمية علاقاته بالطرف الآخر، وفى ظل تزايد الطلب على تعميق العلاقات والتوجه غرباً، لذا من الضروري الإسراع فى توجه الطرفين نحو بناء الشراكة الاستراتيجية فى الأمد القريب مما لها من منافع متبادلة للطرفين فى ظل تراجع أسعار النفط وتراجع معدلات التنمية وتزايد احتياجات الشعوب، وتراجع جدوى الاقتصاديات الربعية.

لا شك أن هناك سيناريوهات أخرى قريبة الأجل وقد يُقدم فيها الاقتصاد على المحددات الجيوسياسية فى النظام الدولى والإقليمى، ولكن يجب أن يؤخذ فيها بعين الاعتبار تطورات ظهور الطاقة المتجددة والنظيفة كمنافس للنفط، ومطلب تنوع مصادر الدخل، مما يعد بداية لشكل علاقة جديدة بين اليابان ودول الخليج العربى لمرحلة ما بعد النفط، وهي علاقة لن تعتمد على القاعدة التقليدية النفط مقابل الصناعة والتكنولوجيا، إنما إيجاد قاعدة علاقات إستراتيجية جديدة مطلوبة للطرفين، ووفقاً للحاجات المتبادلة بينهما.

هوامش الدراسة

- ¹ بسام ناصر: التجربة اليابانية: دراسة فى أسس النموذج النهضوى، (الرياض، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012) ص ص 18 - 45.
- وانظر أيضاً: عبدالله جمعان الغامدي: الاقتصاد السياسي والتنمية في اليابان، دراسة في تحليل اسباب النهضة، (المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط ، العدد 43، ديسمبر 2007) ص ص 57 - 82.
- ² د.حسن الباتع محمد عبد العاطى: التجربة اليابانية: نموذج الترقى بعد التردى، (مجلة المعرفة، العدد 173، الرياض، 25- 7 - 2009)، ص ص 28 - 43.
- ³ سميحة سعيد سالم: أبعاد مقومات الدور الدولى لليابان 1945-1995، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2003م)، ص ص 75-80.
- ⁴ د. حسين حمادي: أسرار الإدارة اليابانية، ط 1، (وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1998)، ص ص 48 - 57.
- ⁵ د. نغم نذير شكر حنون: الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية، (مجلة النبأ، العدد 76، الرياض، أبريل 2005)، ص ص 27-53.
- ⁶ د. ابراهيم عبدالله المنيف: إستراتيجية الإدارة اليابانية، ط 2، (مكتبة العبيكان، الرياض 2009) ص ص 254 - 268.
- ⁷ محمد البوريني: الغزو الثقافي الأمريكي للمجتمع الياباني، (مركز الجزيرة للدراسات: <http://www.aljazeera.net>)، ص 2.

⁸ المصالح الاقتصادية ترسم أهداف السياسة الدولية في عالم اليوم، شبكة النبا المعلوماتية، السبت 27/3/2009م، متاح علي الموقع: <http://www.annabba.org>، ص ص 1-3.

⁹ رجب عبد العزيز: اليابان بعد الحرب، تجربة غير قابلة للتكرار، متاح علي الموقع: <file://a:alghomhupia.net> بتاريخ 16/10/2003م، ص ص 1-6. [htm](#)

¹⁰ Keon kata kora,japan and the middle east peace process,(middle east research instate.Tokyo.2000).p40.

¹¹ موقع وزارة الخارجية اليابانية على شبكة المعلومات الدولية: www.mofa.org/ middle ، وأنظر أيضاً: د. حسين حافظ وهيب: استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 46، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (2010)، ص ص 49-75.

¹² للمزيد حول هذه النقطة .. أنظر:

Akifemo, Veda, and ralenkin, keda: Japan and the Middle East after the cold war,(palissiva.pulilication jorvralism.1999),p10.

¹³ Keon kata kora, japan and the Middle East peace process, Op., Cit, pp 41-43.

¹⁴ نظرة موجزة عن اليابان، على الانترنت:

[file://a:12222 .htm](file://a:12222.htm), pp 1 – 12.

¹⁵ المصدر السابق نفسه، p 17

¹⁶ د. نازلي معوض احمد: الإدراك الياباني للنظام الدولي، (السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 101، تموز، 1990م)، ص ص 63-76.

¹⁷ ميلاد المقرحي: تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا، الصين، اليابان، كوريا، ط 1،(جامعة قاربونس، ليبيا ، 1997م)، ص 268.

¹⁸ غازي فيصل: اليابان ومستقبل النظام الدولي، (آفاق عربية، العدد 11، نوفمبر 1992م)، ص ص 106-118.

¹⁹ للمزيد من للمعلومات حول مؤتمر طوكيو للتعايش وبناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، متاحة علي موقع وزارة الخارجية اليابانية

<http://www.mofa.go.jp> region Middle East process.

²⁰ ناصيف يوسف حتى: القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، ط 1، (دراسات مستقبلية، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، أكتوبر، 1987م)، ص ص 168-179.

²¹ منعم صاحي العمار: اليابان والنظرة الجديدة للشرق الأوسط،(نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 36، 1999)، ص ص 24-38.

²² توماس ويلبورن: السياسة الدولية في شمال شرق آسيا، المثلث الإستراتيجي: الصين، اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية،(دراسات إستراتيجية، ط1، (مكتبة الجامعة الأردنية، الأردن ، 2014م)، ص ص 47 – 53.

²³ شنتهار وايشنهان: اليابان لم تقل لأصراع المستقبل بين الكبار، ترجمة هاله الحوري،(يافا للدراسات والبحوث، القاهرة، 1991)، ص 106.

²⁴ سعيد رشيد عبد الغني: التجربة اليابانية في التنمية،(رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992م)، ص 14.

²⁵ رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج 2، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، د . ت ، ص 197.

²⁶ صلاح حسن: العلاقات العراقية- اليابانية، (رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997م)، ص212.

²⁷ Heirioh, Iveaft, Japans links with East and Southeast Asia, Aussen politic, (ferman foreign affair review, English edition,.vol 47, no 1. 1996), p73.

²⁸ حسنين توفيق إبراهيم: النظام الدولي في التسعينيات، رؤية أولية، (السياسة الدولية، العدد 101، يوليو 1990م)، ص ص89-105.

²⁹ تاكازو وكورياما: اتجاهات جديدة لسياسات اليابان الخارجية، (السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990م)، ص ص 214 - 225.

³⁰ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، "السلام الاستباقي": سياسة اليابان الأمنية من يوشيدا إلى شينزو آبي، عرض مُجزر لدراسة تحت عنوان "السياسة الأمنية اليابانية: التحول في المسار تحت قيادة آبي؟"، الصادرة في مارس 2015م عن المعهد الألماني للشؤون الأمنية والدولية، 2015/5/7م.

³¹ Alexandra Sakaki, "Japan's Security Policy: A shift in direction under Abe?", (Berlin, German institute for international and security affairs, March 2015), pp 13-18.

³² عبد الجليل زيد المهون: السياسة الخارجية اليابانية وفرص الدور الإقليمي، (صحيفة الرياض، العدد 17895، السعودية، 2017/2/8)، ص 3.

³³ صحيفة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، (العدد 5277، الرياض، 2008/3/32م)، ص 9.

³⁴ عماد جاد: الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان) في د. عبد المنعم سعيد: النُمور الآسيوية : تجارب في هزيمة التخلف، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1995م)، ص.ص. 190-191. وأنظر كذلك د. ماجدة صالح : تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي، سلسلة أوراق آسيوية، (مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، عدد5 ، ديسمبر 1995م)، ص ص 23 - 42.

³⁵ مسعود ظاهر : سياسة اليابان الخارجية في المرحلة الراهنة، (صحيفة البيان الإماراتية، 2009/1/9م)، ص 2.

³⁶ طارق الشيخ: أيام طوكيو السبعة، (جريدة الراية القطرية، 2009/3/27م)، ص 7.

³⁷ محمد نجيب السعد: من سيقود آسيا: الصين أم اليابان ؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد وبرودة السياسة، (صحيفة الوطن الأردنية، 2017/1/8م)، ص 9.

³⁸ محمود صافي محمود: توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، (المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الموقع الإلكتروني للمركز <http://www.acrseg.org> بتاريخ 2015/5/20م)، ص ص 95 - 97.

³⁹ أحمد قنديل: مستقبل آسيوي غامض: تناطح القوة بين التنين الصيني والساموراي الياباني، (المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الموقع الإلكتروني للمركز <http://www.acrseg.org> بتاريخ 2014/3/17م)، ص ص 32 - 35.

⁴⁰ مسعود ظاهر: لقاء الشرق والشرق: آفاق التواصل الثقافي بين العرب واليابان في المرحلة الراهنة، (صحيفة الاتحاد، 2011/9/22م)، ص 9.

⁴¹ Akaha, Tsuneo, and Frank, Longdon, (eds.): Japan in the past - hegemonic world, (Lynne, Reinner, London, 2003), pp 30-38.

⁴² صالح عبد الرحمن المانع: مستقبل العلاقات الخليجية اليابانية، (جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد 5404، 2010/11/21م)، ص 6.

⁴³ د. حسن مصدق: اليابان بوابة العرب لمحاور آسيوية حليفة، (صحيفة العرب اللندنية، العدد 10281، 2016/5/20م)، ص 2.

- 44 مسعود ضاهر: اهتمام عربي محدود في دراسة قضايا الدول الآسيوية . تجليات البعد الثقافي في سياسة اليابان الشرق أوسطية، (صحيفة الحياة اللندنية، العدد 15036، 2004/5/28م)، ص 10.
- 45 أحمد بهي الدين: صورة العرب في اليابان بعد 11 سبتمبر 2001م، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام_الاستراتيجي، 2004/5/1م). ص ص 23 - 31.
- 46 باسل عبد الوهاب المجالي: دور اليابان في النظام الدولي الراهن 1990 - 2005م، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، 2008م)، ص ص 110 - 134.
- 47 سميحة سعيد سالم، مرجع سبق ذكره ، ص ص 292 - 300 .
- 48 سلمى العلمي، فرص التعاون: حوار عربي- ياباني لمواجهة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، (مركز الروابط للبحوث والدراسات_الاستراتيجية، المركز الإعلامي (تقارير)، 2016/2/19م).
- 49 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012م، متاح علي الموقع: <http://www.amf.org.ae>.
- 50 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011م الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح علي الموقع الإلكتروني للمؤسسة العربية: <http://www.dhaman.org>.
- 51 د. جمال عبد الله ، د. ناصر التميمي: العلاقات الخليجية-اليابانية: ماذا بعد الطاقة؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المركز الإعلامي (تقارير)، 2015/10/26م، ص ص 7 - 9.
- 52 Baily, Paul J., Postwar Japan: 1945 to the present, (Historical Association Studies, Oxford: Cambridge, MA: Blackweel, 2006), pp25-36.
- 53 نصره عبد الله البستكي: اليابان والخليج: استراتيجيات العلاقات والمشروع النهضوي، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004م)، ص ص 23-30.
- 54 Japan External Trade Organization (JETRO), "Japanese Trade and Investment Statistics," (accessed 1-3 October 2015), <https://www.jetro.go.jp/en/reports/statistics.html>
- 55 Ministry of Finance Japan, "Trade Statistics of Japan," (accessed 5 October 2015), http://www.customs.go.jp/toukei/info/index_e.htm.
- 56 Japanese Trade and Investment Statistics, op., cit, p 6
- 57 ARAMCO, "Annual Review 2014," 11 May 2015, (accessed 1 October 2015), <http://www.saudiaramco.com/en/home/news-media/publications/corporate-reports/annual-review-2014.html>.
- 58 Dudley. D, "Tokyo Drifts From GCC's Trade Sphere," (Bloomberg Business week, 13 October 2014, accessed 1 October 2015, <http://www.businessweekme.com/Bloomberg/news/190/newsid/251/Tokyo%ADDrifts%ADFrom%ADGCCs%ADTrade%ADSphere1/4>
- 59 BMI Research, "Japan Oil & Gas Report – Q4 2015," (London: Business Monitor International Ltd, 1 October 2015), pp. 7-9.
- 60 محمد ابودية معتوق: العلاقات اليابانية والعربية من منظور ياباني في الشرق الأوسط، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014/11/19م)، ص 18.
- 61 مسعود ضاهر (عرض كتاب): دراسة في سياق الاهتمام العربي : اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، (صحيفة الحياة اللندنية، العدد 15109، 2004/8/9م)، ص 13.

⁶² وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، 1433/10/11هـ، متاحة علي الموقع:

<http://www.mofa.gov.sa>

⁶³ لمزيد من التفاصيل حول التوجهات اليابانية مؤخراً .. أنظر: Hollman,Donad,"Japnes Security Policy,in Scap;apino,Robert,(eds),(the foreign policy of and Postwor",Foreign modern japan,Berkeley : U.C.P.,2007)pp76-89.

⁶⁴ وأنظر : Japanes policy in the middle east,Seminars availabale in :

<http://www.passia.org/seminars/99/japan/policy.htm>.